فلا تسمع دعواه بعد ولو قال ورثت من هذه الدار
او من دعوى هذا لم تسمع دعواه وبينته ولو قال ابرأتك
عنها او عن خصومتي فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما
ابراه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم
من الاقرار لا حق لي قبله ببراءة من العين والدين والكفالة
والاجارة والحد والقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من
الاعيان في الابراء العام لكن في تدابيات القنية
افترق الزوجان وابرأ كل واحد منهما صاحبه عن
جميع الدعاوي وكان للزوج بيدر في ارضها واعيان
قايمة فالحصاد والاعيان القايمة لا تدخل في الابراء
عن جميع الدعاوي انتهى ويدخل في الابراء العام
الشفعة فهو مسقط لها قضاء لا ديانة ان لم تقصد بها
كما في الولوالجية وفي الخانية الابراء عن العين المضمونة
ابراء عن ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب وقالا
زفر لا يصح الابراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين
مستهلكة صح الابراء ويبرأ من قيمتها انتهى فقولهم
الابراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا
له بالابراء الا ان الابراء عنها لسقوط الضمان صحيح او على
الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح تاجيل الاعيان
لان الاجل شرع وقتا للتحصيل والعين حاصلة هم
فوائد الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا

بجلد صح

الاداء كمال التسليم وبدل الصرف والقرض والثمن بعد
الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار
كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله وصح تاجيل كل دين
الا القرض وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا الا الدية
والمسلم فيه واما بدل الكتابة يصح عندنا حالا
ومؤجلا الثانية ما في البزازية لا يتعين الابيض
وكذا لو كان لهما دين مشترك واحد فقبض احدهما
نصيبه كان لشريكه ان يشاركه ويصح تفريعه
على ان ما في الذمة لا يصح تسميته الثالثة الاجل
لا يحل قبل وقته الا بموت المديون ولو حكما بالحاق
بدار الحرب مرتدا فقط والاجل يموت الدائن
واما الحربي اذا استرق وله دين مؤجل يتعول
بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما
قاله الشافعي واما الجنون فظاهر كلامهم انه
لا يوجب الحلول لامكان التحصيل بوليه الرابعة
الحال يقبل التاجيل الا اذا قدمناه والحيلة في
لزوم القرض شيأ ان لا يحكم المالكي بلزومه
بعد ما ثبت عنده اصل الدين او ان يجيل المستقرض
صاحب المال على اجل سنة او سنتين يصح ويكون
المال على المحال عليه الى ذلك الوقت وعند
الشافعية الحال لا يقبله بعد اللزوم الا اذا

التاجيل